

Distr.: Limited
20 March 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

مقرّر اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن بورتوريكو

تقرير من إعداد مقرّر اللجنة الخاصة، بشار الجعفري (الجمهورية العربية السورية)

المحتويات

الصفحة

٣		أولا - مقدمة
٣		ثانيا - معلومات أساسية
٣		ألف - لمحة عامة
٥		باء - الوضع الدستوري والسياسي
١٤		ثالثا - التطورات الأخيرة
١٤		ألف - التطورات السياسية
١٧		باء - التطورات العسكرية
٢١		جيم - التطورات الاقتصادية
٢٣		دال - التطورات الإقليمية



الرجاء إعادة استعمال الورق

090415 080415 15-04535 (A)



- ٢٤ الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة - رابعا
- ٢٤ لحة عامة - ألف
- ٢٤ الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة - باء
- ٢٥ الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة - جيم

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت اللجنة الخاصة، في جلستها الخامسة، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مشروع القرار A/AC.109/2014/L.6 المتعلق بمسألة مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشأن بورتوريكو. وقد طلبت اللجنة إلى المقرر، في الفقرة ١١ من القرار، أن يقدم تقريراً عن تنفيذه. وقد أعدّ المقرر هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويتناول التقرير مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدها المقرر والتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإقليمية الأخيرة في بورتوريكو والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ثانياً - معلومات أساسية

ألف - لمحة عامة

٢ - تقع بورتوريكو في أقصى شرق جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي، وهي أصغر تلك الجزر. وتبلغ مساحتها ٩٥٩ ٨ كيلومتراً مربعاً تشمل الجزر الصغيرة المجاورة لها، وهي بيكيس وكوليرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع سلسلة الجبال الممتدة على طول الجزيرة في أعلى نقاطها ٣٣٨١ متراً.

٣ - وخلال العقود الستة الماضية، تحولت الجزيرة من مجتمع زراعي إلى مجتمع حضري/صناعي، وتباطأ النمو السكاني وارتفع معدل العمر المتوقع وزاد عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة زيادة هائلة. ويتكلم معظم الأهالي الإسبانية مع أن عدداً منهم يتكلم الإنكليزية أيضاً.

٤ - وقد بلغ عدد سكان بورتوريكو في عام ٢٠١٤، بحسب تقديرات المصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو، ٣,٦ ملايين نسمة، أي بنسبة نمو سكاني قدرها -٠,٦٥ ومعدل صاف للهجرة قدره -٨,٩٣ مهاجراً لكل ألف ساكن^(١). ويفيد أحد التقارير الصادرة عن مركز بيو للبحوث في عام ٢٠١٤^(٢) بأن عدد المهاجرين الذين غادروا بورتوريكو إلى برّ الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٠ يفوق عدد المهاجرين خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. وخلص التقرير إلى أن البحث عن الفرص الاقتصادية هو أكثر الدوافع المقدّمة

(١) المصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو، شعبة التحليل الاقتصادي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

(٢) D'Vera Cohn, Eileen Patten and Mark Hugo Lopez, "Puerto Rican population declines on island, grows on U.S. mainland", Pew Research Center, 11 August 2014.

لتفسير هجرة أبناء بورتوريكو المولودين في الجزيرة إلى البر الأمريكي خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٣. ويتوقع مكتب تعداد السكان في الولايات المتحدة أن يستمر تقلص عدد سكان الجزيرة شيئاً فشيئاً إلى غاية عام ٢٠٥٠ على الأقل، حيث من المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ثلاثة ملايين نسمة. وفي عام ٢٠١٠، انخفض مجموع عدد السكان بنسبة ٢,٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٠، ويعزى ذلك إلى الهجرة وتراجع معدل المواليد. هذا الأمر يسهم في هجرة ذوي الكفاءات من أبناء الجزيرة لأن أغلبية الذين يغادرونها اليوم هم من المهنيين الشباب. ووفقاً للبيانات المستقاة من شعبة التحليل الاقتصادي بالمصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو، أصبح العمر المتوقع عند الولادة اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ يبلغ ٧٩,٠٩ عاماً بالنسبة لمجموع السكان (٨٢,٨ سنة للإناث و ٧٥,٤٦ سنة للذكور). وبحسب المصدر نفسه، بلغ عدد البورتوريكيين الذين استقروا في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ نحو ٥٨٥ ٣٥٩ نسمة؛ وكان قد استقر في الولايات المتحدة ما يقارب المليون شخص في الفترة الفاصلة بين الخمسينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ويقدر أن نحو ٤,٦ ملايين بورتوريكي يعيشون حالياً في الولايات المتحدة.

٥ - ويُمنح الأشخاص المولودون في بورتوريكو جنسية الولايات المتحدة. ولا يحق لهم التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين فيها. وإضافة إلى ذلك، أقرت المحكمة العليا لبورتوريكو في أحد أحكامها بالجنسية البورتوريكية. وتصدق إدارة الشؤون الخارجية في بورتوريكو على التجنس بهذه الجنسية التي يمكن للبورتوريكيين التماسها وفق جملة من الإجراءات التي وضعتها الإدارة.

٦ - ويتمثل الجانب الرئيسي الذي تختلف فيه مواقف الأحزاب السياسية الكبرى في الإقليم في الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو، وهذه الأحزاب جميعها غير راضية عن الوضع الراهن. فالحزب الشعبي الديمقراطي [Partido Popular Democrático] يؤيد تعزيز وضعها الحالي في إطار كومنولث لا تكون بورتوريكو فيه إقليماً تابعاً ولا مستعمرة. فموجب وضع الإقليم غير التابع، لن تصبح بورتوريكو خاضعة لأحكام البند الإقليمي من دستور الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة، يحتفظ سكان بورتوريكو بجنسية الولايات المتحدة، بينما تُمنح بورتوريكو سلطة حكومية أكبر في إدارة شؤونها الخاصة ومزيداً من الحرية في إقامة علاقات إقليمية ودولية. بيد أنه ثمة جناح في الحزب الشعبي الديمقراطي يرغب في أن يتم إضفاء الشرعية مرة أخرى على المركز الحالي للولاية المنتسبة الحرة، وهو ما رفضته أغلبية شعب بورتوريكو في الجزء الأول من استفتاء ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويجذب الحزب التقدمي الجديد [Partido Nuevo Progresista] الاندماج الكامل لبورتوريكو كولاية

في الولايات المتحدة. ولا يزال الحزب الشعبي الديمقراطي يتمتع بتأييد يتجاوز بشكل طفيف التأييد الذي يتمتع به الحزب التقدمي الجديد. ويؤيد الحزب الثالث، حزب استقلال بورتوريكو [Partido Independista Puertorriqueño]، استقلال الجزيرة. وهناك مجموعات ومنظمات مناصرة للاستقلال لا تشارك في الانتخابات لأنها تعتبر أن الانتخابات في ظل الاستعمار لا تمثل عملية ديمقراطية حقيقية، في حين أن مجموعات ومنظمات أخرى تصوّت لأغراض استراتيجية، فتؤيد مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي لشغل منصب الحاكم بغية قطع الطريق على مؤيدي تحوّل بورتوريكو إلى ولاية. ويحتفظ الحزب الشعبي الديمقراطي في مجلس الشيوخ بـ ١٨ مقعدا من جملة ٢٧ مقعدا، فيما يتوفّر الحزب التقدمي الجديد على ٨ مقاعد وحزب استقلال بورتوريكو على مقعد واحد. أما في مجلس النواب فيحتلّ الحزب الشعبي الديمقراطي ٢٨ مقعدا والحزب التقدمي ٢٣ مقعدا من جملة ٥١ مقعدا.

باء - الوضع الدستوري والسياسي

٧ - تتمتع بورتوريكو حاليا بوضع الكومنولث مع الولايات المتحدة. ويرد وصف مفصّل لدستور كومنولث بورتوريكو لعام ١٩٥٢ في الفقرات من ٩١ إلى ١١٩ من تقرير مقرر اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم يُنتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخابات عامة؛ (ب) جمعية تشريعية تتكون من مجلسين، هما مجلس الشيوخ (٢٧ عضوا) ومجلس النواب (٥١ عضوا) ينتخبهم السكان البالغون بالاقتراع المباشر في كل انتخابات عامة؛ (ج) محكمة عليا ومحاكم أدنى. والولاية القضائية للمحاكم الاتحادية للولايات المتحدة تشمل بورتوريكو. ويمثّل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوض مقيم، وهو عضو في مجلس نواب الولايات المتحدة بدون الحق في التصويت فيه، إنما له هذا الحق في أي من اللجان التي ينضم إلى عضويتها.

٨ - وفي بورتوريكو نظامان قضائيان هما: نظام محاكم بورتوريكو ونظام المحاكم المحلية للولايات المتحدة الذي ينطبق في بورتوريكو. ويعمل هذا النظام الأخير في بورتوريكو بولاية قضائية محدودة النطاق ولا يمكن اللجوء إليه إلا في القضايا المشمولة بقانون الولايات المتحدة الاتحادي أو في القضايا التي تتنوع فيها جنسيات الأشخاص المعنيين، أي حينما يرفع مواطن من دولة ما دعوى ضد مواطن من دولة أخرى. والقضايا التي لها علاقة بالقانون الاتحادي المرفوعة أمام المحكمة العليا لبورتوريكو يمكن أن تُستأنف أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة. وتبت محاكم دائرة الاستئناف الأولى للولايات المتحدة في القضايا المستأنفة من المحكمة الأمريكية المحلية لبورتوريكو التي تشكل محكمة ابتدائية.

٩ - ولم يطرأ أي تغيير على سلطة كونغرس الولايات المتحدة على بورتوريكو حتى بعد إقامة حكومة دستورية لبورتوريكو في عام ١٩٥٢، فلدى هذا الكونغرس سلطات كاملة على بورتوريكو تشمل مسائل الدفاع والعلاقات الدولية والتجارة الخارجية والمسائل النقدية وغيرها، في حين أن لدى الجزيرة سلطة محلية على مجالات محددة. وظلت جميع القوانين ذات الصلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة سارية من خلال قانون العلاقات الاتحادية (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠-١٣٢)، وهو القانون الذي أدمجت بورتوريكو بموجبه في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. والولايات المتحدة مسؤولة أيضاً عن الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام ١٩٥٨، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إدخال تغييرات على قانون العلاقات الاتحادية، غير أن هذه التغييرات لم تعتمد. وفي عام ١٩٥٩، رُفعت إلى الكونغرس ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات على الوضع السياسي للإقليم، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي منها.

١٠ - وأجري في عام ١٩٩٣ استفتاء عام بشأن خيارات تكاد تكون مطابقة لخيارات الاستفتاء الذي أجري في عام ١٩٦٧، وأسفر عن النتائج التالية: أيد ٤٨,٤ في المائة الوضع الراهن (الكمونولث)، وصوّت ٤٦,٢ في المائة لصالح تحويل بورتوريكو إلى ولاية، واختار ٤ في المائة الاستقلال. وبعد صدور هذه النتائج وطلب التوضيح الذي قدمته الجمعية التشريعية لبورتوريكو إلى كونغرس الولايات المتحدة، ردّ الكونغرس بأن التعريف يتضمن تطلعات غير قابلة للتطبيق (انظر A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٧٢-١٨٠). وفي أعقاب ذلك، قررت الجمعية التشريعية إجراء استفتاء آخر في عام ١٩٩٨.

١١ - وكانت نتائج الاستفتاء الذي أجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي: ٥٠,٤ في المائة لصالح خيار "لا شيء مما تقدم"؛ وهو خيار أدرج بناء على قرار أصدرته المحكمة بناء على طلب الحزب الشعبي الديمقراطي؛ و ٤٦,٧ في المائة لصالح وضع الولاية؛ و ٢,٣ في المائة لصالح الاستقلال؛ و ٠,٣ في المائة لصالح الارتباط الحر؛ و ٠,٠٦ في المائة لصالح الكومنولث. وانفرد مؤيدو الاستقلال في الاستفتاء بالتصويت أيضاً لصالح خيار "لا شيء مما تقدم"، وذلك رفضاً منهم لما اعتبروه عملية غير ديمقراطية. وتشكك بعض الفئات السياسية وهيئات المجتمع المدني على نحو متزايد في صلاحية إجراء استفتاءات لا تكون حكومة الولايات المتحدة ملزمة بقبول نتائجها، وكذلك في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية الحقيقية في منح وضع الولاية لبورتوريكو. ويدعو كثيرون إلى إجراء عملية لتقرير المصير وإنهاء الاستعمار وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وقرارات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في هذا الصدد.

١٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، نُظِم اقتراع صوت فيه ٨٤ في المائة من الناخبين لصالح إنشاء هيئة تشريعية لبورتوريكو ذات مجلس واحد. ومع أن ٢٢ في المائة فقط من الناخبين المسجلين شاركوا في ذلك الاستفتاء، فقد أدت النتائج إلى بدء عملية تُقرّر بموجبها تنظيم استفتاء آخر في عام ٢٠٠٧ يمكن من خلاله تعديل دستور بورتوريكو وإقامة نظام ذي مجلس واحد في عام ٢٠٠٩. لكن المحكمة العليا لبورتوريكو قضت في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بأنه ليس بمقدورها إرغام الجمعية التشريعية على الشروع في عملية تعديل دستوري من أجل إقامة نظام تشريعي بمجلس واحد.

١٣ - وبعد استفتاء عام ١٩٩٨، قام رئيس الولايات المتحدة حينها، وليام ج. كلينتون بتشكيل فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قام الرئيس جورج و. بوش حينها بتعيين الأعضاء الستة عشر في فرقة العمل، وعدّل في الوقت نفسه الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس كلينتون، فأصبح مطلوبا من فرقة العمل تقديم تقرير عن التقدم المحرز مرة كل سنتين بدلا من مرة كل سنة.

١٤ - وذكرت فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أنه على الرغم من أن الوضع الحالي للإقليم قد يستمر طالما أراد ذلك الكونغرس، فإن دستور الولايات المتحدة لا يعترف إلاّ بخيارين اثنين فقط غير خيار الإقليم، هما وضع الولاية في إطار الولايات المتحدة أو الاستقلال التام. وخلصت فرقة العمل إلى أن بورتوريكو تنتمي إلى الولايات المتحدة، لكنها ليست جزءا منها. وارتأت فرقة العمل اعتماد عملية من مرحلتين لمعالجة مسألة وضع بورتوريكو. فأوصت أولا بإجراء استفتاء شعبي توافق عليه الحكومة الاتحادية خلال عام ٢٠٠٦ للتأكد مما إذا كان شعب بورتوريكو يرغب في بقاء بورتوريكو إقليما تابعا للولايات المتحدة وخاضعا لإرادة الكونغرس، أو ينشد طريقا دستوريا عمليا للحصول على وضع دائم كإقليم غير تابع للولايات المتحدة. ثم أوصت بأنه ينبغي، إذا اختار الناخبون تغيير وضع الجزيرة الراهن كإقليم تابع للولايات المتحدة، إجراء استفتاء آخر يتيح لهم فرصة الاختيار بين الاندماج كولاية أو الاستقلال. وأوصت بأنه ينبغي، إذا قرر الناخبون الاحتفاظ بالوضع الحالي، إجراء استفتاءات عامة دورية بحيث يبقى الكونغرس على علم برغبات الشعب.

١٥ - ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه قبل صدور تقرير فرقة العمل لعام ٢٠٠٥ وبعد أن صدر، شكّك البعض فيما إذا كان وضع بورتوريكو كإقليم تابع للولايات المتحدة يتسق مع البيانات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٣ عقب اعتماد دستور بورتوريكو، والتي طلبت فيها شطب اسم هذا البلد من قائمة الأقاليم غير المتمتعة

بالحكم الذاتي. وكانت الولايات المتحدة قد ذكرت، في طلبها الرسمي المقدم إلى الأمم المتحدة، أن الكونغرس منح بورتوريكو حرية إدارة شؤونها الداخلية شريطة أن تتقيد بالقانون الاتحادي وبدستور الولايات المتحدة.

١٦ - وقبيل تقديم هذا الطلب، ذكر ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة شفويا أنه يلزم الحصول على موافقة بورتوريكو والولايات المتحدة لتغيير طبيعة العلاقة القائمة بينهما. وبصرف النظر عن هذا التصريح، خلصت وزارة العدل في عام ١٩٥٩ إلى أن بورتوريكو ما زالت إقليمًا يخضع بشكل تام لسلطة الكونغرس بموجب الحكم المتعلق بالأقاليم الوارد في دستور الولايات المتحدة. وترى مجموعة عريضة من الفئات السياسية وهيئات المجتمع المدني في بورتوريكو التي شاركت في جلسات استماع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن بورتوريكو أن عملية استشارة سكان بورتوريكو بخصوص مسألة وضع الإقليم يجب أن تتم وفقا للقانون الدولي، وقرار الأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥)، والقرارات المتعلقة ببورتوريكو التي اعتمدها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار منذ عام ١٩٧٣.

١٧ - وفي أوائل عام ٢٠٠٧، فتح مجلس نواب الولايات المتحدة باب النظر مجدداً في مسألة الوضع السياسي لبورتوريكو حيث ناقشت اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الجزر، والتابعة للجنة الموارد الطبيعية، مشروع قانونين الهدف منهما تسوية مسألة وضع بورتوريكو. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، عُقدت جلسات استماع للنظر في هذين النهجين.

١٨ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عُرض "قانون الديمقراطية لبورتوريكو لعام ٢٠٠٧" (H.R.900). وينص مشروع القانون، في جملة أمور، على ما يلي:

"تقوم اللجنة الحكومية للانتخابات في بورتوريكو بإجراء استفتاء عام في بورتوريكو خلال الدورة ١١١ للكونغرس، لكن في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وينبغي أن تتيح بطاقة الاقتراع للناخبين اختيار أحد الخيارين التاليين فقط: (١) ينبغي لبورتوريكو أن تبقى، كما هي حالياً، إقليمًا تابعاً للولايات المتحدة كما يحدده دستور الولايات المتحدة وقوانينها الأساسية وسياساتها؛ (٢) ينبغي لبورتوريكو أن تسلك الدرب الذي يفضي بها إلى امتلاك وضع دائم من الناحية الدستورية لا تكون فيه إقليمًا تابعاً".

١٩ - وعُرض قانون ثان، هو قانون تقرير مصير بورتوريكو لعام ٢٠٠٧ (H.R.1230) في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، يعترف بحق شعب بورتوريكو في الدعوة إلى عقد مؤتمر دستوري يمارس الشعب من خلاله حقه الطبيعي في تقرير المصير، وفي إنشاء آلية لنظر الكونغرس في ذلك القرار. وتعد الجمعية الدستورية آلية إجرائية لإنهاء الاستعمار

في بورتوريكو بدأت تحظى بالتأييد في السنوات الأخيرة في الجزيرة. وهذه الآلية تدعمها نقابة المحامين البورتوريكيين، وتشير إليها قرارات اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو. ولم يكن قد تم التصويت على مشروع القانون المذكور حتى نهاية دورتي الكونغرس لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

٢٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت فرقة العمل الرئاسية تقريرها الثاني عن مسألة وضع بورتوريكو. وفي هذا التقرير، خلصت الفرقة مرة أخرى إلى أن دستور الولايات المتحدة لا ينص إلا على خيارين، وأعادت تأكيد التوصيات الثلاث التي تقدمت بها في تقريرها لعام ٢٠٠٥.

٢١ - وذكرت الصحافة في بورتوريكو على نطاق واسع أن رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، قد وجّه رسالة في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى الحاكم الجديد لبورتوريكو، لويس فورتونيو، أكد فيها من جديد أنه سيحاول حل القضية الاستعمارية لبورتوريكو خلال فترة رئاسته الأولى. غير أن الرئيس أوباما لم يذكر بورتوريكو، كما كان يتوقع بعض المراقبين، حتى في خطابه عن حالة الاتحاد بعد تنصيبه لفترة ولاية ثانية.

٢٢ - وعقدت فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو، كما شكّلتها إدارة الرئيس أوباما، أول اجتماع لها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ووسّعت نطاق تركيزها ليشمل المسائل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية لبورتوريكو. ووقع الرئيس أوباما في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أمراً تنفيذياً يحافظ على المهمة الأصلية لفرقة العمل ويطلب إليها إسداء المشورة للرئيس وللكونغرس بشأن السياسات التي من شأنها تشجيع إيجاد فرص العمل وتعزيز التعليم والرعاية الصحية والطاقة النظيفة والتنمية الاقتصادية للجزر، وتقديم توصيات بشأنها. وتضم فرقة العمل أعضاء معيّنين من جانب كل عضو من أعضاء إدارة الرئيس والرئيسين المشاركين للفريق الرئاسي المشترك بين الوكالات المعني ببورتوريكو.

٢٣ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٠، عقدت فرقة العمل جلسات استماع في سان خوان. واتضح من الشهادات وجود توافق في الرأي على وجوب أن تعالج فرقة العمل أولاً وقبل كل شيء مسألة وضع بورتوريكو. كما ناقشت في جلسات الاستماع على نطاق واسع، إمكانية تصرف الجمعية الدستورية كآلية لتقرير الوضع السياسي لبورتوريكو في المستقبل. واعتُرض على إدخال تغييرات ضمن جدول أعمال فرقة العمل، بحجة أنه من قبيل التناقض التحدث عن التنمية الاقتصادية في ظل النموذج الاستعماري. وتضمّن التقرير الثالث لفرقة العمل، الصادر في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١، استعراضاً للعلاقة بين الولايات المتحدة وبورتوريكو ومسألة وضع الإقليم، وموجزاً تنفيذياً عن وضعه وتنميته الاقتصادية،

وتوصيات بشأن بيبكيس، ووصفا للخطوات المقبلة لفرقة العمل التي تشمل تنفيذ التوصيات، والنظر في التقارير الواردة من أعضاء الفرقة بشأن مدى أخذ وكالات الولايات المتحدة بالتوصيات المقدمة، وعقد اجتماعي قمة على الأقل في بورتوريكو في السنتين المقبلتين يركزان على مجالات مواضيعية محددة.

٢٤ - ويتمثل الجزء الأكبر من المادة المتعلقة بوضع الإقليم في توصيات من أجل عملية معجلة لاتخاذ القرار بشأن مسألة وضع الإقليم بحيث يتمكن سكانه من الإعراب عن إرادتهم بخصوص خيارات الوضع، ويتسنى اتخاذ إجراء بحلول نهاية عام ٢٠١٢ أو بعده. وقد أوصت فرقة العمل بأن خيارات الوضع المسموح بها بموجب دستور الولايات المتحدة تشمل اكتساب وضع الولاية، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر، أو اكتساب وضع الدولة المرتبطة ارتباطا حرا (في إطار كومنولث). وتضمن التقرير وصفا لكل واحد من هذه الخيارات. وذكرت فرقة العمل تحديدا أن كونغرس الولايات المتحدة له الصلاحية النهائية بخصوص قبول انضمام الولايات؛ وأن الاستقلال التام ينطوي على عملية تحول يشمل فيما يشمله المسائل المتعلقة بالجنسية. وأوصت الفرقة بالحفاظ على جنسية الولايات المتحدة لسكان بورتوريكو الحاملين لها وقت أي انتقال إلى وضع الاستقلال. وذكرت أنه في إطار خيار الكومنولث تظل بورتوريكو، كما هي حاليا، خاضعة لأحكام البند الإقليمي من دستور الولايات المتحدة، بالرغم من أن استقلالها الذاتي السياسي المحلي لن يُنتقص ولن تهدده أي مخاطر. وذكرت أيضا أن المقترحات المتعلقة بتعزيز وضع الكومنولث (كومنولث مع صلاحيات أكبر) تظل إشكالية لأن الاعتبار الخاص برضا الطرفين هو اعتبار يمكن للكونغرس في المستقبل أن يختار تغييره من طرف واحد.

٢٥ - وذكرت فرقة العمل أيضا أنها تفضل، بهامش ضئيل، إجراء استفتاءين عامين يصوت فيهما سكان بورتوريكو أولا للإعراب عن تفضيلهم إما لتحول الإقليم إلى جزء من الولايات المتحدة عن طريق وضع الولاية أو الكومنولث؛ أو لتحويله إلى كيان مستقل عن طريق الاستقلال أو الارتباط الحر. ثم يُجرى استفتاء عام ثانٍ لاختيار واحد من الخيارين اللذين تحددتا نتيجة للاستفتاء الأول. فإذا اختير الاستقلال، أُجري اقتراع ثانٍ للاختيار بين الاستقلال التام والارتباط الحر. وبخصوص بيبكيس، أوصت فرقة العمل بتدابير لتعجيل بتنظيفها، وتشجيع النمو المستدام، وتحسين نوعية الرعاية الصحية لسكانها وحماية "موسكيتو باي"، وهو خليج في بيبكيس معروف بظاهرة الضياء الإحيائي.

٢٦ - وتراوحت ردود الفعل على آخر تقرير لفرقة العمل بشأن التوصيات الخاصة بوضع الإقليم، حسبما غطتها الصحافة في بورتوريكو، وشملت المؤيدين لخيار الولاية، والمعارضين

الداعين إلى تطبيق القانون الدولي على حالة بورتوريكو، ومن ذكروا أن تفضيل فرقة العمل بهامش ضئيل لإجراء استفتاءين يرجح الكفة لفائدة خيار التحول إلى ولاية. وكانت الحجة التي سبقت تأييدا للموقف الأخير أنه في حالة اختيار بقاء بورتوريكو جزءا من الولايات المتحدة، سينقسم مؤيدو خيار الدولة المرتبطة ارتباطا حرا في الاستفتاء العام الثاني بسبب إضافة خيار الارتباط الحر.

٢٧ - وكان هناك رد فعل آخر مفاده أن التوصيات المستفيضة الواردة في التقرير بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية في بورتوريكو مرتبطة بعملية تشاور بشأن وضع الإقليم اعتبرت مؤيدة لوضع الولاية، ذلك أن التوصيات المتعلقة باقتصاد بورتوريكو تتجه إلى زيادة إدماج الإقليم في الولايات المتحدة بزيادة المراقبة التي تمارسها الوكالات الاتحادية للولايات المتحدة في مجالات التعليم والصحة والأمن ونظام العدالة والاتصالات والطاقة. ومن شأن تصويت شعب بورتوريكو في المستقبل لصالح وضع الكومنولث أن ينطوي على اختيار ليس لصالح الوضع الموجود حاليا، وإنما لصالح المزيد من الاندماج في الولايات المتحدة دون أن يكون الإقليم جزءا منها. وفي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه السيد أوباما عام ٢٠١٣ بعد تنصيبه رئيساً لفترة ثانية، لم يرد أي ذكر لبورتوريكو، مع أن بعض المراقبين كانوا يتوقعون منه أن يذكرها.

٢٨ - وجرى استفتاء - هو الرابع في الـ ٤٥ عاما الماضية - في بورتوريكو في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، في نفس اليوم الذي أُجريت فيه انتخابات حاكم الإقليم والانتخابات البلدية في بورتوريكو؛ وأيضا في نفس اليوم الذي أُجريت فيه الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وشارك في الاستفتاء حوالي ٨٠ في المائة من الناخبين في الجزيرة.

٢٩ - وطُرح على ناخبي بورتوريكو سؤالان: (أ) ما إذا كانوا يوافقون على الحفاظ على وضع بورتوريكو كإقليم (في إطار نظام كومنولث: نعم أو لا)؛ و (ب) تحديد الوضع السياسي الذي يفضلونه من بين ثلاثة احتمالات: الولاية أو الاستقلال أو "الكومنولث السيادي"، وهو نوع من الكومنولث لا يؤيده الحزب الشعبي الديمقراطي. وصوّت ٩١٠ ٩٧٠ أشخاص (أو ٥٤ في المائة) بـ "لا" على السؤال الأول، معربين عن معارضتهم للحفاظ على الوضع السياسي الراهن، وصوّت ٨٢٨ ٠٧٧ شخصاً (أو ٤٦ في المائة) بـ "نعم" للحفاظ على الوضع السياسي الراهن. واختار خيار الولاية ١٩١ ٨٣٤ شخصاً (أو ١٦، ٦١ في المائة) من الذين صوتوا على السؤال الثاني؛ واختار الارتباط الحر ٧٤٨ ٤٥٤ شخصاً (أو ٣٣، ٣٤ في المائة)، واختار الاستقلال ٨٩٥ ٧٤ شخصاً (أو ٥، ٤٩ في المائة). ويرى البعض أن النتيجة المذكورة أعلاه تعكس انتصارا واضحا لخيار

الولاية، وأنه ينبغي ألا تؤخذ بطاقات التصويت البيضاء في الاعتبار. غير أن ٢٦ في المائة من الناخبين لم يجيبوا على السؤال الثاني، ويبدو أن هناك اتفاقاً عاماً على أن أولئك الناخبين لا يفضلون خيار الولاية. ولذلك، يرى البعض أنه عندما تؤخذ بطاقات التصويت البيضاء/أصوات الاحتجاج في الاعتبار، فإن الأغلبية المطلقة (٥٥ في المائة) هي في الواقع ضد خيار الولاية. وبناءً على النتائج المذكورة أعلاه، يبدو أن البورتوريكيين رفضوا وضع حكومة الكومنولث الحالي ولكنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن صيغة بديلة.

٣٠ - ورأت بورتوريكو في الاستفتاء، بدلاً من ذلك، فرصة لتحسين المستقبل الاقتصادي للجزيرة، وللتخلص من مخلفات ماضيها الاستعماري، وحيلة من الحاكم للفوز بفترة ثانية. على أن ردود الفعل في واشنطن على استفتاء عام ٢٠١٢ كانت متباينة. وردّد بعض أعضاء كونغرس الولايات المتحدة، في تفسيرهم للنتائج، التفسيرات المتنوعة التي شهدتها الجزيرة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أشار السيد أوباما إلى أن ميزانية الولايات المتحدة تتضمن مبلغاً قدره ٢,٥ مليون دولار لتغطية استفتاء آخر. وفي آب/أغسطس نظمت لجنة الطاقة والموارد الطبيعية في مجلس شيوخ الولايات المتحدة جلسة استماع حول الاستفتاء. وقد وافق كلٌّ من رئيس اللجنة رون ويدين (ديمقراطي من ولاية أوريغون) والنائبة ليزا موركوسكي (جمهورية من ولاية ألاسكا) وهي كبيرة الأعضاء الجمهوريين في فريق المناقشة، على أن الاقتراع أوضح تماماً أن غالبية البورتوريكيين لا تؤيد "الوضع الحالي كإقليم".

٣١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أصدر البيت الأبيض، من جهته، بياناً يشير فيه إلى أن:

"النتائج كانت واضحة، فشعب بورتوريكو يريد حلاً لمسألة الوضع، وهناك أغلبية اختارت، في السؤال الثاني، وضع الولاية. لقد حان الوقت لكي يتخذ الكونغرس إجراءه، وستعمل الإدارة مع الكونغرس في هذا الجهد بحيث يمكن لشعب بورتوريكو أن يقرر مستقبله بنفسه".

٣٢ - وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، عُرض على مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة مشروع قانون لتسوية مركز بورتوريكو (S. 2020)، وتمت إحالته على نظر لجنة الطاقة والموارد الطبيعية. وقد كان من شأن هذا المشروع أن يأذن للجنة الانتخابية في بورتوريكو بالدعوة إلى إجراء تصويت للتصديق على قبول بورتوريكو ولاية كسائر الولايات الكثيرة الأخرى بالاتحاد. غير أن هذا المشروع لم يصبح قانوناً. وفي ٢٠١٣، عُرض على مجلس النواب بالولايات المتحدة مشروع قانون يتضمن منطلقات لعملية تتيح القبول ببورتوريكو كولاية في الاتحاد (H.R. 2000)، ولم يتم التصويت على هذا القانون.

٣٣ - وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، عرض مفوض بورتوريكو المقيم في واشنطن العاصمة أمام مجلس نواب الولايات المتحدة مشروع قانون (القانون المتعلق بعملية قبول بورتوريكو في الاتحاد كولاية (H.R. 727)) يحدد ملامح عملية التحاق بورتوريكو بالاتحاد في مركز الولاية. وتم إحالة مشروع القانون على لجنة الموارد الطبيعية التي لها اختصاص النظر في المسائل المتعلقة ببورتوريكو. ولم يرد حتى كتابة هذا التقرير ما يفيد باتخاذ أي إجراء بهذا الشأن.

٣٤ - وتضمنت ميزانية إدارة السيد أوباما للسنة المالية ٢٠١٥ طلباً بتخصيص اعتمادات بمبلغ ٢,٥ مليون دولار للجنة الانتخابية في بورتوريكو لصرفها في أغراض تثقيف الناخبين بشكل موضوع وغير حزبي على الخيارات المتعلقة بتحديد الوضع السياسي لبورتوريكو في المستقبل، وفي أغراض إجراء الاستفتاء. ووفقاً لما جاء عن مكتب البرامج القضائية بوزارة العدل بالولايات المتحدة، لم يرد في هذه الميزانية أي طلب للحصول على مخصصات ضمن برنامج منح إدوارد ج. بيرني للمساعدة القضائية من أجل دعم عملية تثقيف الناخبين على استفتاء يتعلق بالمستقبل السياسي لبورتوريكو. وللإشارة فإن التمويل المخصص ضمن هذا البرنامج في السنة المالية ٢٠١٤ هو تمويل كاف لإنجاز برنامج التثقيف الذي يتم مرة واحدة ولا يكتسي طابعاً متواصلاً. كما أن الأموال المرصودة للاستفتاء لا تصبح نافذة إلا بعد ٤٥ يوماً من إبلاغ الإدارة لجنة المخصصات بأنها توافق على خطة الإنفاق المقدمة من اللجنة الانتخابية في بورتوريكو بشأن تثقيف الناخبين وإجراء الاستفتاء، بما في ذلك الموافقة على نتائجه. وينبغي أن يتضمن هذا الإبلاغ ما يفيد أن مواد تثقيف الناخبين ومواد إجراء اقتراع الاستفتاء والمواد ذات الصلة لا تتعارض مع دستور الولايات المتحدة وقوانينها وسياساتها. وفيما يتعلق بهذا الاستفتاء المحتمل، قام حاكم بورتوريكو بتعيين لجنة تضم رؤساء سابقين في الحزب الشعبي الديمقراطي، وتتمثل مهمتها في تحديد الخيارات التي ستُعرض على شعب بورتوريكو في الاستفتاء. ولم يتسنّ لأعضاء اللجنة تقديم تقرير بعد أن يتوصلوا إلى اتفاق بسبب وجود جناح في الحزب الشعبي يود إضفاء الشرعية مرة أخرى على المركز الحالي للولاية المنتسبة الحرة.

٣٥ - واستناداً إلى ورقة قدمتها الخبرة ويلما ريفيرون - كولاتزو، نوقشت بشكل عام تقييدات الاستفتاء المقترح من منظور القانون الدولي لإنهاء الاستعمار، وذلك في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي حول تنفيذ العقد الثالث للقضاء على الاستعمار، والتي رعتها اللجنة الخاصة في كويتو في أيار/مايو ٢٠١٣.

٣٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أصدر مكتب المساءلة بحكومة الولايات المتحدة تقريراً بعنوان "بورتوريكو: معلومات عن كيفية تأثير مركز الولاية المحتمل في بعض البرامج ومصادر

الإيرادات الاتحادية“ (GAO-14-31). وتضمّن التقرير استعراضا للتغيرات المحتملة على بعض البرامج ومصادر الإيرادات الاتحادية في حالة أصبحت بورتوريكو ولاية. وأظهرت النتائج أنّ من جُملة ٢٩ برنامجا اتحاديا تم استعراضها هناك ١١ من المرجح أن تتأثر بمركز الولاية. وهناك ثلاثة برامج من المرجح ألا تتأثر هي ذاتها، ولكن شروط الاستفادة منها وذلك بصورة غير مباشرة ونتيجة للتغيرات على الاستحقاقات الموجودة ضمن برامج أخرى. وليس من المرجح أن يؤثر الحصول على مركز الولاية في البرامج الخمسة عشر المتبقية.

ثالثا - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية

٣٧ - على النحو المبين في التقارير السابقة، وإلى جانب المسائل السياسية العامة، أثّرت في اجتماعات اللجنة الخاصة خلال السنوات الأخيرة ثلاث قضايا بعينها ناشئة عن الوضع السياسي لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة، وهي: (أ) الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، ولا سيما في جزيرة بيبكيس؛ (ب) واحتجاز الولايات المتحدة في سجونها لبورتوريكيين مؤيدين لاستقلال بورتوريكو بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ (ج) وتوقيع عقوبة الإعدام على مواطنين بورتوريكيين أدينوا بتهمة تعاقب عليها القوانين الاتحادية. وقد أثّرت في السنوات الأخيرة مسألة زيادة الاضطهاد السياسي.

٣٨ - وطيلة مدة ولاية حكومة بورتوريكو المنتخبة في عام ٢٠٠٨، نشرت الصحف الرئيسية في الجزيرة تقارير عن تعصبها تجاه آراء الأقلية وعن انتهاكات للحريات المدنية. ونشرت تلك الصحف منذ عام ٢٠١٠ تقارير عن انتهاكات الشرطة للطابع الإلزامي للعضوية في نقابة المحامين البورتوريكيين، وهي منظمة مدافعة عن الحقوق المدنية أسست منذ أكثر من ١٤٠ سنة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصدرت وزارة العدل في الولايات المتحدة تقريراً^(٣) أعرب فيه عن القلق إزاء استخدام شرطة بورتوريكو القوة بشكل مفرط، على سبيل المثال ضد الطلاب المضربين. وخلص التقرير إلى أن الشرطة انتهكت الحقوق المدنية لقطاعات عريضة من السكان. وأشار التقرير أيضا إلى وجود حالات الفساد في صفوف الشرطة. وفي أيلول/سبتمبر، أصدر مكتب النائب العام في الولايات المتحدة تقريرا أشار فيه إلى أن بورتوريكو تفوقت على جميع المناطق القضائية في الولايات المتحدة في عدد أحكام الإدانة في قضايا الفساد العام (١٣٠ إدانة) في عام ٢٠١١. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣،

(٣) انظر www.justice.gov/crt/about/spl/pr.php.

كُشف النقاب عن أن إدارة أوباما خصصت مبلغ ٩٥ مليون دولار لإنشاء مرفق تابع لمكتب التحقيقات الفدرالي في بورتوريكو.

٣٩ - ونُصّب حاكم بورتوريكو، أليخاندرو غارسيا باديا من الحزب الديمقراطي الشعبي، في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ عقب فوزه بفارق بسيط في الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠١٢. فقد فاز بنسبة ٤٧,٨ في المائة مقابل ٤٧ في المائة للسيد فورتونيو. وبعد ثماني سنوات قضاها الحزب الديمقراطي الشعبي في مقاعد الأقلية، أصبح يسيطر الآن على كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٤. ومن المقرر أن تجري الانتخابات القادمة لمنصب الحاكم ولأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٤٠ - وقد تناولت التقارير السابقة قضية البورتوريكيين الذين اهتموا بالتآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة وسجنوا في الولايات المتحدة (ومنهم أوسكار لوبيز ريفيرا المسجون منذ أزيد من ٣٤ عاما). وجوهر القضية أن عددا من المنظمات والقيادات السياسية والمدنية في بورتوريكو ظلت على مدى السنوات تقول إن هؤلاء سجناء سياسيون أساسا، وأحكام السجن التي صدرت بحقهم طويلة لا تتناسب مع ما اقترفوه من أعمال. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، عرض السيد كليتون إطلاق سراح السجناء بشرط أن يعلنوا رسميا نبذ اللجوء إلى العنف. وقد قبل العرض ١١ سجيناً من أصل ١٥ سجيناً، وقبل سجين آخر اتفاقاً يُلغى بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. وفي عام ٢٠٠٢، أُطلق سراح سجينين آخرين من أصل السجناء الـ ١٥ بيد أن مكتب التحقيقات الاتحادي أعاد القبض على أحد هذين السجينين، وهو أنطونيو كاماتشو نيجرون، في آب/أغسطس ٢٠٠٦. ومن بين السجينين المتبقين، أُطلق سراح كارلوس ألبرتو توريس بموجب إفراج مشروط في تموز/يوليه ٢٠١٠، فيما رُفض في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ طلب الإفراج المشروط عن أوسكار لوبيز ريفيرا (البالغ من العمر الآن ٧٢ عاما) الذي ما زال محتجزاً في سجن اتحادي للأمن المشدد في تير هوت بولاية إنديانا. وقد رُفض الطعن الذي قدمه السجين في هذا القرار. وتواصلت الحملات التي تنادي بإطلاق سراح أوسكار لوبيز ريفيرا. ويذكر أنه بين السجناء السياسيين الأطول احتجازاً في تاريخ بورتوريكو وفي العالم.

٤١ - وقدمت شبكة بوريكو الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان التماساً إلى السيد أوباما لإصدار أمر تنفيذي بالعفو تحته فيه على ممارسة سلطة العفو المخولة إليه دستوريا لتخفيف العقوبة المفروضة على السيد لوبيز ريفيرا من ٧٠ عاما إلى مدة العقوبة التي أمضاها في السجن والإفراج عنه، منوهة بأن المتهم سيكون قد أمضى في سجون الولايات المتحدة

٣١ عاما بحلول أيار/مايو ٢٠١٣. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، تكلمت ابنة السيد لوبيز ريفيرا أمام اللجنة الخاصة للمرة الأولى.

٤٢ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أطلق سراح أبيلينو غونزاليس كلاوديو، الذي كان قد اعتُقل في آذار/مارس ٢٠٠٨. وحُكم مؤخراً على أخيه نوربرتو غونزاليس كلاوديو، الذي كان قد اعتُقل في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، بالسجن لمدة خمس سنوات في أحد سجون الولايات المتحدة. وقد تم الإفراج عنه مؤخراً بعد أن استكمل مدة عقوبته.

٤٣ - ووفقاً لوسائل الإعلام البورتوريكية، وكما يظهر في القرارات الأخيرة التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو، هناك توافق آراء قوي بين البورتوريكيين على تأييد إطلاق سراح السجناء في قضايا ذات صلة بالكفاح من أجل الاستقلال، ولا سيما السيد لوبيز ريفيرا. وقد صدرت هذه الدعوات عن شخصيات من بينها حاكم بورتوريكو، والمفوض المقيم في واشنطن العاصمة، ووجوه أخرى من عالم الفنون والترفيه في بورتوريكو ومن المجتمعات المحلية. ويشمل الدعم لذلك على الصعيد الدولي حركة بلدان عدم الانحياز. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، اتخذ مجلس الشيوخ في بورتوريكو قراراً يؤيد سراح السجناء.

٤٤ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، اعتمدت الجمعية العامة الثالثة عشرة للاتحاد البرلماني بالأمريكتين، والاجتماع السنوي الثاني عشر لشبكة البرلمانيات بالأمريكتين، الذي عقد في أسونسيون، قراراً يطلب إلى رئيس الولايات المتحدة أن ينظر بعين الرحمة ويفرج عن السجناء السياسيين البورتوريكي أوسكار لوبيز ريفيرا. وكان عضوان من الحزب الشعبي الديمقراطي بمجلس الشيوخ في بورتوريكو قد تقدّموا بهذا القرار.

٤٥ - وقد توفيت في ١ آب/أغسطس ٢٠١١ لوليتا ليبرون، التي ظلت حبيسة سجون الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٧٩ لأعمال نفذتها تأييداً للاستقلال.

٤٦ - وتناولت التقارير السابقة مسألة تطبيق عقوبة الإعدام على مواطني بورتوريكو المدانين بجرائم رغم إلغاء العمل بهذه العقوبة في بورتوريكو في عام ١٩٢٩، وإعادة تثبيت هذا الإلغاء في دستور عام ١٩٥٢. وخلال اجتماع اللجنة الخاصة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، أبدى العديد من مقدمي الالتماسات من بورتوريكو معارضتهم لهذه العقوبة. وذكر ممثل تحالف بورتوريكو لمناهضة عقوبة الإعدام أنّ المحاكم المحلية الأمريكية لمقاطعة بورتوريكو قد نظرت في سبع قضايا إعدام خلال العقد الماضي، بيد أن هيئة المحلفين رفضت تطبيق هذه العقوبة، وبعثت برسالة واضحة مفادها أن البورتوريكيون يعارضونها. وأفاد المتكلم بأنّ بورتوريكو، مقارنة بعدد سكانها، هي من الولايات القضائية الخمس التي لديها، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، أعلى نسب من المحاكمات التي تطلب فيها وزارة العدل

بالولايات المتحدة إنزال عقوبة الإعدام. هذا، ويتم الاقتصار في إجراءات المحاكمة بالإعدام على الإنكليزية التي لا يتعامل بها سوى ١٠ في المائة من البورتوريكيين. وللإشارة، فإن من يبدى عدم رغبته تطبيق هذه العقوبة، يتم إقصاؤه من المشاركة في هيئة المحلفين. ولا تمتلك حكومة بورتوريكو سلطة رفض تسليم من تطلبهم الولايات المتحدة من البورتوريكيين المتهمين بجرائم خاضعة لعقوبة الإعدام. وقد طلب ممثل تحالف بورتوريكو لمناهضة عقوبة الإعدام إلى اللجنة الخاصة أن تشير في قرارها إلى أن بورتوريكو هي الولاية القضائية الوحيدة في العالم التي ألغى الشعب فيها عقوبة الإعدام ولكن تشريعات الولايات المتحدة تواصل فرضها. وقال إنه لا بد من أن يُطلب إلى حكومة الولايات المتحدة في هذا القرار الإعلان عن وقف كامل وفوري لهذه العقوبة في بورتوريكو، وحظر فرضها على القضايا التي تنظر فيها حاليا محكمة الولايات المتحدة المحلية لمقاطعة بورتوريكو.

٤٧ - وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥، أدلت بعض المنظمات من بورتوريكو ببيانات عن حالة حقوق الإنسان في بورتوريكو وذلك خلال جلسة استماع أمام سبعة من مفوضي لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، عُقدت في بداية دورة اللجنة الرابعة والخمسين بعد المائة. وناقشت هذه المنظمات التمييز في بورتوريكو، بما فيه التمييز ضد النساء والأطفال وذوي الإعاقة والمهاجرين، والجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة من أجل فرض عقوبة الإعدام في بورتوريكو، في انتهاك لأحكام دستور بورتوريكو. وطلب ممثل الولايات المتحدة في منظمة الدول الأمريكية أن تكون حكومة بورتوريكو ممثلة بوزير خارجيتها، السيد سيزار ميراندا. وفي مداخلته، دعا وزير العدل إلى إطلاق سراح السجين السياسي أوسكار لوبيز ريفيرا، فيما ذكر وزير الخارجية، الذي كان حاضرا أيضا، أن بورتوريكو ينبغي أن تُدرج ضمن تقارير اللجنة.

باء - التطورات العسكرية

٤٨ - صادف عام ٢٠١٣ الذكرى العاشرة لوقف العمليات العسكرية بالذخيرة الحية ولتعطيل مرمى القنابل الذي كانت تشغله الولايات المتحدة. وكما ورد في التقارير السابقة، ظلت بورتوريكو لسنوات عديدة تحتل موقعا عسكريا - استراتيجيا هاما في إطار القيادة العسكرية الجنوبية للقوات البحرية للولايات المتحدة. فعلاوة على العمليات العسكرية الأخرى التي اضطلع بها في بورتوريكو من عام ١٩٤١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٣، قام سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة، بعمليات في جزيرة بيكيس التي يبلغ عدد سكانها أقل بقليل من ١٠ ٠٠٠ نسمة وتقع على بعد ثمانية أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو. وقد استُخدمت الجزيرة مسرحا للتدريبات على الدعم المدفعي البحري وعلى إطلاق النار من

الجو نحو الأرض وللتدريبات على عمليات الهجوم البرمائية. ويمكن الاطلاع على تفاصيل عن المناورات العسكرية التي أجريت في جزيرة بيبكيس خلال الفترة التي كانت فيها البحرية تحتل جزءاً منها، وكذلك عما يتصل بها من حملات عصيان مدني واعتقالات ودعاوى في التقارير السابقة لمقرر اللجنة الخاصة. وفي أعقاب وقف العمليات العسكرية، بقيت إدارة البحرية تتولى مسؤولية تنظيف البيئة في المنطقة، التي أصبحت ملاذاً وطنياً للحياة البرية. وتفيد تقارير صحفية صدرت مؤخراً أن الولايات المتحدة أزالَت حتى الآن ١٦,٥ مليون رطل من الذخائر في إطار عملية لتنظيف البيئة ينتظر أن تستمر حتى عام ٢٠٢٥^(٤). على أن نقابة الأطباء والجراحين البورتوريكية تعتبر أن من المثير للجزع أن عمليات التنظيف خلال السنوات العشر الماضية لم تنجز إلا ٥ في المائة من التلوث الموجود^(٥).

٤٩ - ولا يزال سكان بيبكيس يعانون من مشاكل في حل المسائل المتصلة بذلك: (أ) تنظيف البيئة وإزالة التلوث؛ (ب) استعادة شعب بورتوريكو أراضي بحرية الولايات المتحدة - وهي تخضع الآن لوزارة الخدمة الداخلية للأسماك والحياة البرية؛ (ج) التنمية المستدامة وأزمة الصحة؛ (د) مستقبل محطة روزفلت رودز البحرية التابعة للولايات المتحدة والمقامة على جزيرة بورتوريكو الرئيسية.

٥٠ - وقد قُسمت جزيرة بيبكيس إلى أجزاء لغرض تنفيذ عمليات التنظيف، فأُسندت مسؤولية جزء من القسم الشرقي إلى دائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة الداخلية بالولايات المتحدة ليصبح جزءاً من المحمية الوطنية للأحياء البرية الموجودة حالياً في بيبكيس. وكان سلاح بحرية الولايات المتحدة يدير نحو ٦٠٠ ١٤ فدان في الجزء الشرقي من بيبكيس، ويستخدم تلك المنطقة للتدريب على العمليات البرمائية والقيام بمناورات إطلاق النيران من الجو نحو الأرض. وتؤكد وجود ذخائر غير منفجرة وبقايا ذخائر منفجرة تحتوي على مواد خطيرة في تلك المنطقة وفي المياه المجاورة. وأشارت وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة أيضاً إلى أن المواد الخطرة المرتبطة بالمتفجرات التي قد تكون موجودة في بيبكيس تشمل مادة تي إن تي (TNT) والنابالم واليورانيوم المستنفذ والزئبق والرصاص ومواد كيميائية أخرى.

٥١ - وفي الجزء الغربي من الجزيرة، فقد كان للبحرية مستودعات للذخائر حتى عام ١٩٤٨. وأعيد فتح هذا المرفق في عام ١٩٦٢ ثم أُغلق في عام ٢٠٠١. وفي فترة لاحقة

(٤) شبكة فوكس نيوز لايتن، ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣.

(٥) وكالة أنباء EFE، سان خوان، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

من ذلك العام، أعادت البحرية ما قدره ١٠٠ ٣ فدان من الأراضي إلى وزارة الداخلية و ٤ ٠٠٠ فدان إلى بلدية بيبكيس و ٨٠٠ فدان إلى صندوق بورتوريكو لحفظ البيئة.

٥٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أُدرج جزء بيبكيس الموجود في المنطقة المقترحة للتدريب على الأسلحة التابعة لأسطول المحيط الأطلسي في قائمة الأولويات الوطنية لوكالة حماية البيئة التي تضم أكثر مواقع النفايات خطورة في البلد.

٥٣ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أُعلن عن إبرام اتفاق اتحادي مشترك بين الوكالات بين وكالة حماية البيئة ووزارة البحرية التابعة للولايات المتحدة ووزارة الداخلية التابعة للولايات المتحدة وكونغرس بورتوريكو من أجل تنظيف الأجزاء المتبقية من بيبكيس والمياه المحيطة بها. وينص الاتفاق على إجراء تحقيق متعمق في الآثار البيئية المصاحبة للأنشطة السابقة والحالية التي يضطلع بها في بيبكيس والمياه المحيطة بها واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المجتمع المحلي والبيئة.

٥٤ - أما جزيرة كوليرا التي تقع على بعد نحو تسعة أميال شمالي بيبكيس، فقد كانت أيضا جزءا من منشآت تدريب البحرية التابعة للولايات المتحدة. ورغم توقف العمليات العسكرية في جزيرة كوليرا في عام ١٩٧٥ مراعاة لمشاعر القلق السائدة بشأن السلامة العامة، فقد ظلت عملية تنظيف الجزيرة بطيئة، ويُعزى هذا جزئيا إلى المسائل القانونية المتعلقة باستعمال الموارد الاتحادية.

٥٥ - وسعى ما يقرب من ٧ ٠٠٠ نسمة من سكان بيبكيس إلى الحصول بصورة جماعية على تعويضات عن أضرار أصابت الصحة والممتلكات وقُدرت ببلايين الدولارات في قضية سانشيز وآخرون ضد الولايات المتحدة. وقد ادعوا في تلك القضية أن البحرية التابعة للولايات المتحدة متهمه بالإهمال لتعرضها سكان بيبكيس البالغ عددهم ١٠ ٠٠٠ نسمة لمستويات خطيرة من المواد السمية لأكثر من ٥٠ عاما، مما أدى إلى ارتفاع معدل الإصابة بالسرطان في بيبكيس عن سائر بورتوريكو بثلاثين ضعفا وغير ذلك من الآثار الأخرى الطويلة الأجل. وقد فشل المدعون في دعواهم.

٥٦ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ذكرت وكالة الولايات المتحدة لسجل المواد السمية والأمراض، في تقرير من ٣٦١ صفحة عُمم لتلقي تعليقات الجمهور عليه^(٦)، أنها لئن كانت قد قبلت ادعاءات السكان المحليين بارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان وغير ذلك من المشاكل الصحية في بيبكيس مقارنة بسائر أنحاء بورتوريكو، فإنه لا دليل على وجود

(٦) يمكن الاطلاع على التقرير في الموقع التالي: www.atsdr.cdc.gov/hac/pha/vieques/2011_ViequesReport.pdf.

صلة بين هذه المسألة والأنشطة العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة. وقد كان التقرير الذي طال انتظاره محل انتقادات واسعة النطاق من جانب المسؤولين البورتوريكيين وسكان بيبكيس الذين طالما شعروا بالاستياء من المشاكل الصحية التي يتعرضون لها وينسبون المسؤولية عنها إلى أنشطة البحرية التابعة للولايات المتحدة. وعارض التقرير أيضا المفوض المقيم في بورتوريكو وعضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، ستيف روتمان (A/AC.109/2012/L.13).

٥٧ - وفي تقرير آخر، ذكرت الوكالة في معرض إشارتها إلى البيانات العلمية المعروضة بشأن المشاكل الصحية في بيبكيس، أن أوجه القصور التي شابت تلك التحليلات تثير قدرا كبيرا من البلبلة وتجعل إمكانية تفسيرها عسيرة. وأكدت الوكالة أن ارتفاع مستويات بعض المواد الكيميائية التي وجدت في أجسام السكان يمكن أن يعزى إلى أسباب غير النشاط العسكري؛ واقترحت أن يعمل مسؤولو الولايات المتحدة مع حكومة بورتوريكو من أجل الحصول على عينات إضافية ورصد الأحوال الصحية في بيبكيس.

٥٨ - ويحذر التقرير من أن بعض المناطق الواقعة في ميدان القصف القديم لا تزال تشكل خطرا، فقد ورد فيه أن البيانات المجمعة حديثاً تبين أن احتمال التعرض للتلوث في تلك المناطق لا يزال قائما، مما قد يشكل شاغلا من شواغل الصحة إذا ما ارتادها السكان. وذكرت بحرية الولايات المتحدة أن قواتها قامت في عام ١٩٩٩ عن طريق الخطأ بإطلاق ٢٦٣ من الذخائر المزودة برؤوس اليورانيوم المستنفد على ميدان القصف في بيبكيس، منتهكة بذلك القانون الاتحادي.

٥٩ - ويشير بعض المراقبين إلى أن التقرير الجديد يتضمن استنتاجاتٍ مكررة مستفاة من تقرير عام ٢٠٠٣ وتنقصه المصداقية. وكان من المقرر أن تحال تعليقات الجمهور إلى الوكالة المعنية بسجل المواد السمية والأمراض بحلول ٨ آذار/مارس ٢٠١٢ وأن يعقب ذلك إصدار الوكالة تقريراً نهائياً يتضمن توصيات بشأن العمل الذي ينبغي الاضطلاع به مستقبلا في بيبكيس.

٦٠ - ووفقا لمكتب مفوض بورتوريكو المقيم، قامت مجموعة تتألف من ١٧ عضوا من الحزبين في كونغرس الولايات المتحدة بتوجيه رسالة في آذار/مارس ٢٠١٤ إلى وزير الدفاع بالولايات المتحدة تحث فيها الوزارة على النهوض بمسؤولياتها فيما يتعلق بتنظيف جزيرتي بيبكيس وكوليبيرا. وتضمنت الرسالة ثلاثة طلبات محددة، أشارت في أولها إلى أنه بعد عقد من توقّف القطاع العسكري عن إجراء التدريبات في بيبكيس وبعد أربعين سنة من توقفها عن إجرائها في جزيرة كوليبيرا، لا تزال هناك ثغرات هامة في المعلومات المتعلقة بأنواع

وكميات الذخائر التي استعملت في الجزيرتين، وأسئلة قائمة بشأن الصلات المحتملة بين تلك التدريبات والأحوال الصحية العامة السائدة حالياً. وفي هذا الصدد، أشارت الرسالة إلى أنّ مواطني بورتوريكو، وخاصة سكان بيبكيس وكوليرا، لديهم مصلحة ملحة في أن يطلعوا بدرجة معقولة من الدقة على أنواع الأسلحة التي استخدمت في الجزيرتين وعلى مكان استخدامها وكمياتها. ووردت الإشارة في هذه الرسالة أيضاً إلى أنّ تقرير الكونغرس المصاحب لقانون مخصصات الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١٤ يشجع وزارة الدفاع على نشر جميع الوثائق التاريخية المتعلقة بأنشطتها في بيبكيس وكوليرا. ثم حثت الرسالة الوزارة على تنفيذ ما جاء في تقرير الكونغرس وذلك بتخصيص المبلغ الكامل اللازم لإتمام أعمال التنظيف في بيبكيس في أقرب وقت ممكن. وأخيراً، ذكرت الرسالة الوزارة بأنّ هناك مخاطر جدية على السلامة العامة في كوليرا، تتطلب حلاً عاجلاً.

٦١ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أعلن مفوض بورتوريكو المقيم أنّ كونغرس الولايات المتحدة قد خصّص، كجزء من مشروع قانون شامل لتمويل الحكومة الاتحادية خلال الفترة المتبقية من السنة المالية ٢٠١٥، مبلغاً قدره ١٧ مليون دولار لتغطية تكاليف التنظيف في بيبكيس، و ١,٤ مليون دولار لتغطية تكاليف التنظيف في كوليرا. وتضمّن التقرير المصاحب لمشروع هذا القانون توجيهها لوزارة الدفاع لكي تتخذ عدداً من الإجراءات من أجل تحسين عملية تنظيف الجزيرتين.

جيم - التطورات الاقتصادية

٦٢ - وفقاً للمصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو^(٧)، تشكل الصناعات التحويلية والخدمات القطاعين الاقتصاديين الرئيسيين في بورتوريكو من حيث الإنتاج والإيرادات. وتستأثر الكيماويات والمنتجات الإلكترونية بنسبة ٩٠ في المائة من هذه الصناعات. ويقوم قطاع الخدمات بدور رئيسي في الاقتصاد، حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد الصناعات التحويلية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي صدارة كل القطاعات من حيث توفير فرص العمالة. ويرتبط اقتصاد بورتوريكو ارتباطاً وثيقاً باقتصاد الولايات المتحدة، حيث بلغت نسبة صادرات بورتوريكو إلى هذا البلد ٧١,٨ في المائة من مجمل الصادرات، فيما بلغت نسبة وارداتها منها ٤٧,٢ في المائة. وفي السنة المالية ٢٠١٤، حققت بورتوريكو ميزاناً إيجابياً في تجارة البضائع بنحو ٢٠ بليون دولار.

Government Development Bank for Puerto Rico, "Commonwealth of Puerto Rico: Financial Information (٧) and Operating Data Report", 30 October 2014"

٦٣ - وتواجه بورتوريكو منذ سنة ٢٠٠٦ انكماشاً اقتصادياً. فقد سجل مؤشر النشاط الاقتصادي، وهو مقياس النشاط الاقتصادي الذي طورته المصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو^(٨)، انخفاضاً سنوياً بنسبة ١,٤ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أفاد المصرف بأن عدد الأشخاص الذين يعملون في بورتوريكو بلغ في المتوسط ٦٤٦ ١٠٠ ١ شخصاً خلال السنة المالية ٢٠١٤، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٢,٢ في المائة مقارنة بالسنة المالية السابقة، وأن متوسط معدل البطالة قد بلغ ١٤,٣ في المائة. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية ٢٠١٥، بلغ مجموع العاملين ٨٠٠ ٩٧٤ عامل، وهو ما يمثل نسبة انخفاض قدرها ٣,٣ في المائة عن الفترة نفسها من العام السابق، وبلغ متوسط نسبة البطالة ١٤ في المائة مقارنة بنسبة ١٤,٩ في المائة في الفترة نفسها من العام الماضي.

٦٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، قامت وكالة ستاندرد آند بورز لخدمات التصنيف الائتماني بخفض مستوى التصنيف العام لديون بورتوريكو بثلاث درجات من B إلى الدرجة BB، وذكرت في ذلك قراراً صادراً عن أحد القضاة بشأن إلغاء خطة إعادة هيكلة الديون، واحتمالات أن تعجز بورتوريكو على سداد ديونها. وأعربت رئيسة المصرف في بيان صحفي صادر في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ عن خيبة أملها إزاء هذا القرار الذي أفضى أيضاً إلى التقليل من درجة السندات التي يصدرها المصرف وغيره من الكيانات، مثل مؤسسة بورتوريكو لتمويل ضرائب المبيعات ووكالة بورتوريكو للتمويل البلدي.

٦٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أعلن أحد القضاة الاتحاديين في الولايات المتحدة عدم دستورية قانون إنفاذ واستخلاص ديون مؤسسات بورتوريكو العامة (سُنَّ في حزيران/يونيه ٢٠١٤) لأنه يتيح لحكومة الولاية تعديل الديون البلدية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أعلن وزير العدل في بورتوريكو أن وزارته ستقدم طعناً في هذا القرار إلى المحكمة استئنافاً بالولايات المتحدة.

٦٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، قدّم مفوض بورتوريكو المقيم مرة أخرى مشروع قانون يتيح لحكومة بورتوريكو الإذن لواحدة أو أكثر من مؤسساتها بإعادة هيكلة ديونها. بموجب الفصل ٩ من قانون الإفلاس الأمريكي، وذلك في حال أصبحت معسرة. وقد حظي المشروع بتأييد هيئة الإفلاس التي تزود كونغرس الولايات المتحدة بالمشورة فيما يتعلق بمقترحات تغيير قانون الإفلاس الاتحادي.

(٨) Government Development Bank of Puerto Rico, Economic Activity Index, December 2014

٦٧ - وقد قوبلت بالاستياء سياسة خصخصة المؤسسات العامة أو مكوناتها بوصفها تديراً من تدابير التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من الاحتجاجات الواسعة ضد اقتراح خصخصة إدارة مطار لويس مونيوز مارين الدولي في بورتوريكو، وافقت إدارة الطيران الاتحادية على عقد مع الشركة القابضة لمطار أيروستار.

٦٨ - وكتدبير تقشفي لتخفيض العجز في الميزانية الذي بلغ ٣,٢ بلايين من الدولارات ولمعالجة مسألة ارتفاع العمالة في القطاع العام، أُهملت منذ عام ٢٠٠٩ خدمة ٢٠.٠٠٠ موظف حكومي.

٦٩ - وما زال قطاع الزراعة في بورتوريكو ضيق النطاق بل ويتجه إلى الانحسار. إذ لا يمثل الإنتاج الزراعي، بحسب المصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو، سوى أقل من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبورتوريكو، فيما تستأثر العمالة الزراعية بنسبة ١,٧ في المائة من مجموع العمالة خلال السنة المالية ٢٠١٤.

دال - التطورات الإقليمية

٧٠ - في الإعلان الذي اعتمده مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الذي انعقد في بيلين، بكوستاريكا، يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، سلط رؤساء الدول والحكومات الأضواء على الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، وأعادوا التأكيد، بعد أن أشاروا إلى القرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو، على أن المسألة تكتسي أهمية بالنسبة للجماعة. والتزمت البلدان الأعضاء في الجماعة بمواصلة العمل، ضمن إطار القانون الدولي وبالأخص ضمن إطار قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، على جعل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من الاستعمار والمستعمرات. وكلفوا اللجنة الرباعية المنبثقة عن الجماعة، هي والدول الأعضاء الراغبة في الانضمام إلى ذلك التكليف، بتقديم المقترحات الكفيلة بالدفع بهذه المسألة قدماً.

٧١ - وأقرّ الإعلان الختامي الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات البديل البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، في اجتماعهم الذي عُقد في هافانا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بالطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، وأكد مجدداً على أن استقلال بورتوريكو التام وإنهاء استعمارها يشكلان مسألة تحظى باهتمام كبير من جانب البلدان الأعضاء في البديل البوليفاري (انظر، الفقرة ٢٦).

رابعاً - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - لمحة عامة

٧٢ - تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣ بموقف ثابت بشأن وضع بورتوريكو وإزاء اختصاص هيئات الأمم المتحدة دراسة هذا الوضع بموجب أحكام القرار ٧٤٨ (د-٨) الذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها طبق الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. وما فتئت الولايات المتحدة تؤكد أن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة، وأنها بذلك تقع خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة بالنظر في وضعها. وقد اعترضت قوى بورتوريكو التي تناصر إنهاء الاستعمار والاستقلال على هذا الموقف. ففي الفقرة ٩ من القرار ٧٤٨ (د-٨) أعربت الجمعية عن تأكيدها بأنه سيتم إيلاء الاعتبار الواجب في حالة رغبة أحد طرفي الارتباط الذي تم الاتفاق عليه اتفاقاً متبادلاً في تغيير أحكام ذلك الارتباط.

٧٣ - وترد المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976) وفي التقارير اللاحقة.

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٧٤ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم العمل التي تقدم بها الرئيس (انظر A/AC.109/2014/L.2)، أن تتناول البند المعنون "مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشأن بورتوريكو" وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

٧٥ - وفي الجلستين الثالثة والرابعة المعقودتين في ١٦ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وجّه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات طلبت من اللجنة أن تستمع إليها بشأن موضوع بورتوريكو. ووافقت اللجنة الخاصة على هذه الطلبات، واستمعت إلى عدد من ممثلي المنظمات المعنية في جلساتها الرابعة والخامسة المعقودتين في ٢٣ حزيران/يونيه (انظر A/AC.109/2014/SR.4 and 5). وفي الجلسة الرابعة وجه الرئيس الانتباه إلى تقرير أعده مقرر اللجنة الخاصة (A/AC.109/2013/L.13).

٧٦ - وفي الجلسة الرابعة، عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/AC.109/2014/L.6.

٧٧ - وفي الجلسة الخامسة، أدلى ببيانات ممثلو كل من إيران (جمهورية - الإسلامية) (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز)، ونيكاراغوا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والجمهورية العربية السورية، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وإكوادور، وكوستاريكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (انظر A/AC.109/2014/SR.5). وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار A/AC.109/2014/L.6 بدون تصويت. وعقب اتخاذ هذا القرار، أدلى ممثل كوبا ببيان.

٧٨ - وفي سياق اقتراب منتصف مدة العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار وتقديرات اللجنة الخاصة ومبادراتها المتعلقة بالسبل الممكنة في هذا الصدد، دعا رئيس مكتب اللجنة الخاصة، ديبغو مورينخون، إلى عقد اجتماع مفيد مع ممثلة لجنة بورتوريكو في الأمم المتحدة، أولغا إ. سانابريا دافيللا.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٩ - لم يُعرض على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين أي مشروع قرار بشأن هذه المسألة لكي تتخذ إجراءً بشأنه.